هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 3-7 ديسمبر 2017

HC116-C2-R116

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 26

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 37

5. الاستنتاج 45

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 3–7 ديسمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في الدراسات الإسلامية؛ الماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ والماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة في الماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب خمس لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (7) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين

قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وتضم جامعة البحرين حاليًا عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا، والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تأسس قسم الدراسات العربية والإسلامية في العام 1979، تحت مظلة الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية، ويقدم القسم حاليًا (3) برامج هي: برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، والماجستير في اللغة العربية وآدابها. وقد تم قبول أول دفعة في برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها في العام 1993–1994. وقد خضع البرنامج لعدد من المراجعات والتغييرات كان آخرها في العام الأكاديمي 2008. وبلغ عدد الطلبة المسجلين فيه وقت الزيارة الميدانية (28) طالبًا، فيما يقوم بتدريس مقررات البرنامج (7) من أعضاء هيئة التدريس، حيث يعملون بنظام الدوام الكامل، ويساهمون بشكل مباشر في تدريس البرنامج؛ يساندهم رئيس القسم وثلاثة موظفين إداريين. كما بلغ مجموع خريجيه منذ طرحه، وحتى تاريخ هذه الزيارة (59) خريجًا.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها خطة أكاديمية واضحة تبرز أهدافه، والتي تشمل تأهيل الطلبة علميًّا، وأدبيًّا، تدريسًا، وبحثًا، وإثراء معرفتهم باللغة العربية لغةً، وأدبًا، وثقافةً، وحضارةً، وتعميق الشعور بالانتماء إلى العروبة والإسلام، وغرس حب الوطن، وتوجيههم للتفاعل مع الثقافات الحديثة. وخلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية، علمت اللجنة أن هذه الأهداف التعليمية للبرنامج تمت مقابلتها مع مكونات رسالة الكلية، وأهداف الخطة الإستراتيجية لجامعة البحرين. ومن خلال توصيف البرنامج والأدلة المقدمة تبين للجنة المراجعة أن أهدافه التعليمية مترابطة وواضحة، وتساهم في تحقيق رسالة الكلية والجامعة. كما لاحظت من خلال الاجتماعات التي تمت مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة أنهم على دراية بأهداف البرنامج والغايات التي يصبو إليها. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن لبرنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها خطة أكاديمية واضحة تبرز أهدافه لإعداد متخصصين في اللغة العربية وآدابها، وذلك بالتوافق مع رسالة كلية الآداب وجامعة البحرين.

1.2 المنهج الدراسي الحالي لبرنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها يتكون من (36) ساعة معتمدة موزعة على النحو التالي: (24) ساعة معتمدة موزعة على (8) مقررات أساسية، بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر، ومقرر اختياري واحد (3 ساعات معتمدة) يختاره الطالب من لائحة تتكون من (3) مقررات اختيارية، بالإضافة إلى (9) ساعات معتمدة مخصصة لإطروحة الماجستير. ومن خلال دراسة توصيف البرنامج وخطته الدراسية، والأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، وجدت لجنة المراجعة أن البرنامج الدراسي يحتوي على المقررات اللازمة لدرجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، ويغطي المجالات المختلفة التي تخدم حقول اللغة العربية، كما أنه يهتم بالقديم من ناحية وبالمعاصر من ناحية أخرى. كما يحتوي البرنامج على مقرر: (ورقة البحث "عربي 560")، يتعرف الطالب من خلاله على مناهج البحث العلمي المختلفة، وكيفية توظيفها عند إعداد التقارير، والملخصات، والبحوث المختلفة في حقول التخصص، وربط الطالب بالمكتبة،

وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع العلمية فيما يكلف به من بحوث، وتدريب الطالب على تفسير نتائج البحث العلمي في ضوء المعايير المعتمدة بشكل موضوعي. ويعدُّ مقرر ورقة البحث آخر مقرر يسجل فيه الطالب قبل تسجيل أطروحة الماجستير؛ وذلك لإعداده بشكل مناسب لإنجاز البحث العلمي. وعليه ترى اللجنة أنَّ البرنامج يوفر توازنًا بين النظرية والتطبيق. غير أن لجنة المراجعة تنصح بإدخال مقرر تحقيق المخطوطات؛ لأهمية هذا المقرر في تنويع معرفة الطالب ومهاراته في البحث النظري والعملي، وربط الطالب بالتراث في جميع حقول اللغة العربية. كما أنَّ المقررات موزعة في الخطة الدراسية بصورة توفر تسلسلًا مناسبًا يتدرج بمستوى الطلبة تدرجًا طبيعيًّا يبدأ بالمقررات الأقل عمقا إلى الأكثر عمقا إلى المقررات التي توظف المهارات العليا من التفكير، والنقد، والتحليل، والتطبيق (قضايا لسانية، وقضايا البلاغة والنقد القديم، وقضايا النحو والصرف)، ومهارات التطبيق من خلال مقررات (مشروع البحث العلمي، وموسيقي الشعر، ونظرية القراءة)، وأطروحة الماجستير. وتقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي للبرنامج وخطته الدراسية يغطيان المعارف والمهارات اللازمة للتخصص ودرجته العلمية بصورة توفر توازنًا بين النظرية والتطبيق، وتضمن تسلسلًا مناسبًا للطالب. كما أن توزيع المقررات على فصول الخطة الدراسية يضمن عبئًا أكاديميًّا مناسبًا للطلبة؛ الأمر الذي أكده الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، غير أنهم أشاروا إلى حاجتهم لمزيد من الوقت المعين في الخطة الدراسية؛ للتعمق والتدبر أكثر في الموضوعات المرتبطة بأطروحة الماجستير، والتمكن من المهارات البحثية المستمدة من تطبيق البحث. كما أكد لقاء الأساتذة الذين يقومون بالإشراف على الرسائل العلمية الحاجة إلى زيادة عدد ساعات الأطروحة؛ لتصبح (12) ساعة بدلا من (9) ساعات؛ استنادًا إلى نتائج المقايسة المرجعية التي قام بها البرنامج مع برامج مماثلة. ولذا، توصي لجنة المراجعة بتقييم مدى اتساق عدد الساعات المعتمدة المخصصة لإطروحة الماجستير وتعديلها، بحيث تكون متناسبة مع مستوى وحجم العمل المطلوب للإطروحة.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة، ويشتمل توصيف المقرر الدراسي على: مفردات المقرر وتوزيعها على مدار الفصل الدراسي، وأهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومصفوفة مواءمة مخرجات المقرر مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرائق التدريس وأساليب تقييم مخرجات المقرر، ومراجعه العلمية. وبالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وتوصيف المقررات

وجدت لجنة المراجعة أن توصيف المقررات مصمم بشكل جيد، وأن محتواها يتناسب مع مرحلة الماجستير، وهي أيضًا تتوافق مع رسالة وأهداف البرنامج وغاياته. وخلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية، علمت اللجنة أنه يتم تقييم المقررات الدراسية من قبل عضو هيئة التدريس، الذي يقدم ملاحظاته على هيئة تقرير، وفي حالة كانت هناك حاجة لتغيير المقرر أو الكتب الدراسية والمصادر، يُرفع الأمر إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكلية متى استدعى الأمر ذلك، كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لجنة المناهج لشعبة اللغة العربية تتولى مراجعة ملفات المقررات في نهاية كل فصل دراسي؛ للاستفادة من الملاحظات، وإعداد التقارير والتوصيات بشأن تحسين محتوى البرنامج وتحديثه. وقد علمت اللجنة خلال المقابلات، وتقرير التقييم الذاتي والأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، أن القسم قام بعمل مقايسات مرجعية غير رسمية للبرنامج مع برامج أخرى مماثلة ، تم الاستفادة من نتائجها؛ للتأكد من أن مفردات المقررات مناسبة للبرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أن المفردات الدراسية لمقررات البرنامج موثقة بشكل واضح ومنظم، وأن الكتب الدراسية ومصادر التعلم المستخدمة متنوعة ومناسبة لتدريس المقررات الدراسية، كما أن محتوى المقررات من حيث السعة والعمق مناسب لاحتياجات البرنامج.

1.4 لبرنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها (10) مخرجات تعلم مطلوبة منصوص عليها في توصيفه وفي المقررات الدراسية، حُدِّدَ من خلالها مهارات المعرفة، ومهارات التواصل، ومهارة تقنية المعلومات، والتفكير النقدي، ومهارات التعلم الذاتي والمستمر المتعلقة بالتخصص، ومهارات التفكير والمهارات العامة التي يتوقع أن يتقنها خريج البرنامج. وهي مناسبة لأهداف البرنامج ودرجته العلمية. وخلال الاجتماعات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، وضح أعضاء هيئة التدريس الآليات التي تمت من خلالها ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بأهدافه، ومخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة، وكيف ساهم مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة في دعم هذه العملية. وقد اطلعت لجنة المراجعة على قوائم ربط المخرجات، ولاحظت أنها قد تمت بصورة ملائمة، كما أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل جيد وقابل للقياس. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج منصوص عليها في توصيفه، وأنها مكتوبة بشكل جيد قابل للقياس، وأنها مرتبطة بأهداف البرنامج وغاياته بصورة مناسبة.

1.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود مخرجات تعلم واضحة للمقررات الدراسية، وأنها مرتبطة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أن البرنامج اعتمد على كتيب الجامعة الإرشادي لكتابة مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي. وبعد اطلاع اللجنة على ملفات مقررات البرنامج المختلفة، تبين للجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية قد كتبت، في عمومها، بصورة تتناسب مع مستوى المقرر الدراسي ومحتواه. ومن خلال الأدلة المقدمة تبين أنه قد تم ربط المقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة لها بمخرجات البرنامج؛ لضمان تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال اجتياز الطالب للمتطلبات الدراسية. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى كل برنامج ومحتواه، كما تم ربطها مع مخرجات تعلمه المطلوبة.

1.6 يتبنى البرنامج سياسة تعليم وتعلم تنبثق عن وثيقة جامعة البحرين الموحدة والخاصة بنظام الدراسة والامتحانات، والتي تم نشرها على موقعها الإلكتروني، وتعميمها على جميع كلياتها. وتحدد الوثيقة المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها من قبل أعضاء هيئة التدريس في عمليات التعليم والتعلم، مثل: تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي، استخدام طرائق تدريس متعددة، ووسائل متنوعة لإحداث التعليم التفاعلي بين الطلبة، والاستفادة من وسائل التعليم المختلطة (الدراسة الصفية والتعليم الإلكتروني)، إضافةً إلى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية، ومستجداتها في عمليات التعليم والتعلم داخل قاعات المحاضرات وخارجها؛ لتحقيق أهداف البرنامج التعليمية، ومخرجات التعليم المطلوبة له. وتشير توصيفات المقررات الدراسية إلى آليات التعليم والتعلم المستخدمة في كل مقرر دراسي، وكيف تساهم هذه الآليات في تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالمقرر. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية تنوع آليات التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم البرنامج ومقرراته الدراسية، والتي تشمل: المحاضرات النظرية، والمناقشات وتبادل الآراء، والزيارات الميدانية، والعمل في مجموعات، وإعداد بحوث وأوراق عمل، والمناظرات الصفية، وتوجيه الطلبة لاستخدام المكتبة. كما تشير الأدلة المقدمة إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (3) ورش عمل نفذتها لجنة ضمان الجودة في القسم لكيفية استخدام طرائق التدريس في تحقيق أهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي ملائمة لطبيعة البرنامج العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل.

وعلى الرغم من أنَّ التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، ووجود منصة له، غير أنَّ لجنة المراجعة وجدت من خلال الجولة التفقدية في مركز زين للتعلم الإلكتروني والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أنَّ هناك استخدامًا محدودًا للتعلم الإلكتروني في البرنامج، حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكتروني في أغلب الأحيان كوسيلة لحفظ المواد الدراسية، ولا توظف الميزات الأخرى للمنصة بصورة فاعلة، بحيث تساهم في تحقيق مخرجات البرنامج التي تتصل بالتخصص والمخرجات العامة منها. ولذلك توصي، اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 لدى جامعة البحرين سياسة تقييم واضحة ومعلنة، تشتمل على التقييم التكويني والتقييم التجميعي للتحقق من مخرجات التعلم، حيث تحدد أدوات التقييم، ومخرجات التعلم المراد قياسها بشكل واضح في توصيف المقرر. كما يطَّلع الطلبة من خلال دليل الطالب على سياسة التقييم الخاصة بالبرنامج، ويضم توصيف المقررات الدراسية التي تسلم لهم في بداية الفصل الدراسي أدوات التقييم المستخدمة، والنسب المخصصة لها من الدرجة النهائية للمقرر، وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، على التزام أعضاء هيئة التدريس بما يدرج في توصيف المقررات، كما أبدى الطلبة ارتياحهم لعدالة التقييم، حيث بينوا أنهم يطلعون على أعمالهم وأوراق الامتحانات المقيمة، ويمكنهم مراجعة درجاتهم مع عضو هيئة تدريس المقرر أثناء الفصل الدراسي. وللطالب الحق في التظلم، من خلال إدارة القبول والتسجيل، وفي حال اعتراضه على درجة معينة رصدت له، يقوم رئيس القسم بتشكيل لجنة خاصة، لا يكون في عضويتها أستاذ المقرر، لإعادة تقييم ورقة الطالب، فإذا تبين استحقاقه أكثر مما رُصِدَ له تُعَدَّلُ الدرجة والنتيجة. وقد أشار بعض الطلبة أثناء مقابلاتهم إلى تعديل درجاتهم؛ بناءً على تظلمهم بصورة رسمية. كما تتطلب سياسة التقييم تقديم تغذية راجعة للطالب يستفيد منها في تطوير مستواه الأكاديمي. من خلال ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها للجنة أثناء الزيارة الميدانية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والقائمين على البرنامج، تبين للجنة المراجعة أن البرنامج يتبع آليات واضحة ومناسبة لتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، كما تأكدت اللجنة من أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي دليل الطالب، ويطلع أعضاء

هيئة التدريس على أي تعديلات في سياسة الجامعة التي تختص بالتقييمات من خلال اجتماعات القسم، وتوجيهات إدارة الجامعة بهذا الشأن. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. بيد أنها لاحظت عدم وجود أدلة على التزام تطبيق سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج (انظر الفقرة: 3.3). وبفحص توصيف المقررات الدراسية ومقابلة أعضاء هيئة التدريس تبين للجنة المراجعة أن أدوات التقييم المحددة في توصيف المقررات الدراسية متنوعة ومناسبة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي، إلا أن طرائق التقييم التكويني غير مكتملة ضمن آليات التقييم لبرنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية النظر في سبل تعزيز التقييم التكويني لطلبة الماجستير لما فيه من فائدة وتغذية راجعة لهم.

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك خطة أكاديمية واضحة تبرز أهداف البرنامج لإعداد متخصصين في اللغة العربية وآدابها، وذلك بالتوافق مع رسالة كلية الآداب وجامعة البحرين.
- المنهج الدراسي للبرنامج وخطته الدراسية تغطي المعارف والمهارات اللازمة للتخصص ودرجته العلمية بصورة توفر توازنًا بين النظرية والتطبيق، وتضمن تسلسلًا مناسبًا للطالب.
- المفردات الدراسية لمقررات البرنامج موثقة بشكل واضح ومنظم، وأن الكتب الدراسية ومصادر التعلم المستخدمة متنوعة ومناسبة لتقديم المقررات الدراسية، كما أن محتوى المقررات من حيث السعة والعمق مناسب لاحتياجات البرنامج.
- هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج منصوص عليها في توصيفه، وأنها مكتوبة بشكل جيد قابل للقياس، وأنها مرتبطة بأهداف البرنامج وغاياته بصورة مناسبة.
- وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي ملائمة لطبيعة البرنامج العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل.

- توجد سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه الكلية القيام بما يلي:

- تقييم مدى اتساق عدد الساعات المعتمدة المخصصة لإطروحة الماجستير وتعديلها بحيث تكون متناسبة مع مستوى وحجم العمل المطلوب للإطروحة.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- النظر في سبل تعزيز التقييم التكويني لطلبة الماجستير لما فيه من فائدة وتغذية راجعة لهم.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 تتبنى الكلية سياسة واضحة في قبول طلبة برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها في ضوء السياسة العامة للقبول في جامعة البحرين، وهي سياسة منشورة على موقعها الإلكتروني، ومنصوص عليها في لائحة الدراسات العليا. وبناءً على هذه السياسة يجب أن يكون المتقدم للبرنامج حاصلا على مؤهل بكالوريس في اللغة العربية والأدب العربي بما يعادل (2.67 من 4.00)، بالإضافة إلى اجتياز امتحان في اللغة الإنجليزية، واجتياز امتحان القبول والمقابلة الشخصية؛ وذلك لضمان نجاح واستمرار الطلبة المقبولين في البرنامج. ويتم الإعلان عن هذه المتطلبات بصورة واضحة من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، ومن خلال الكتيبات المنشورة للجامعة والكلية. بالإضافة إلى الإعلان عن تواريخ التقدم للقبول في البرنامج قبل فترات مناسبة على مواقع التواصل، وعلى موقع عمادة القبول للتسجيل في جامعة البحرين، وفي الصحف المحلية. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ سياسة القبول، بشكل عام، مناسبة وتتوافق مع ما هو مألوف في مثل هذه البرامج في الجامعات الأخرى، وأنَّها معلنة ومعروفة للأطراف ذات العلاقة. وأكد القائمون على البرنامج وعلى القبول أن سياسة القبول يتم مراجعتها بصورة مستمرة وفق ما يرد من ملاحظات من الأطراف المختلفة، غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة واضحة على القيام بمراجعة دورية رسمية على أسس واضحة لسياسة القبول في البرنامج. وعليه، تنصح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بالتعاون مع الجامعة بتبني سياسة واضحة تُحدد فيها الأسس والمدخلات التي يتم من خلالها مراجعة سياسة القبول بالبرنامج.

2.2 تشير الملفات الشخصية للطلبة المقبولين في البرنامج إلى التزام الجامعة والكلية بالمتطلبات المنصوص عليها في سياسة القبول الخاصة بالجامعة والبرنامج. وقد قابلت لجنة المراجعة بعض طلبة برنامج الماجستير، وتأكد لها أن مواصفاتهم ملائمة لمتطلبات البرنامج، واجتياز المقابلة الشخصية التي تحددها الكلية، وأن نظام المقبولين في البرنامج يتناسب مع عينة الطلبة المقبولين، وأن متطلبات القبول تتطابق مع أهداف البرنامج، وتساعد على تحقيقها. وقد لاحظت لجنة المراجعة

اهتمام القائمين على تدريس مقررات البرنامج برفع مستوى الخريج من خلال طرح حزمة من المواد الاستدراكية: أساسيات النحو والصرف، والبلاغة والنقد، والنقد الأدبي الحديث؛ لأهمية هذه المقررات بدراسة مداخلها ومصطلحاتها قبل الدخول في القضايا الكبرى التي يطرحها مقرر البرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ المواصفات الخاصة بالطلبة المقبولين في دراسة برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها مناسبة، وتتواكب مع أهداف البرنامج وغاياته.

2.3 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج، حيث تقع مسئولية إدارته اليومية على منسقه، ويتبع منسق البرنامج إداريًّا لرئيس قسم الدراسات العربية والإسلامية، والذي بدوره يتبع عميد كلية الآداب. كذلك توجد بنية هيكلية وإدارية وأكاديمية مناسبة، فضلًا عن عمادة خاصة بالدراسات العليا على مستوى الجامعة، تُشرفُ على تنظيم وتنسيق شئون الدراسات العليا على مستوى كل من الجامعة والكلية. وعلى مستوى القسم، هناك لجان متعددة، مثل لجنة الدراسات العليا، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة البحث العلمي، ولجنة البرامج، ولجنة التوظيف وتجديد العقود، واللجنة الثقافية، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة الامتحانات، ولجنة الكتب الدراسية، والتي تتولى مهام مختلفة لإدارة الشئون الأكاديمية للبرنامج وترفع توصياتها إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكلية، ومجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. ويعمل منسق البرنامج على التواصل المستمر مع رئيس القسم والهيئات الاستشارية واللجان الفرعية وغيرها؛ لتسهيل تطبيق النظام الإداري المتبع للبرامج الأكاديمية في الجامعة. كما يوجد توصيف واضح للمسئوليات والواجبات، تأكدت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنَّ الموظفين والطلبة على دراية به. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، وأنَّ الموظفين والطلبة على دراية به.

2.4 يؤكد تقرير التقييم الذاتي على أن الاعتماد الأساسي يقع على أعضاء هيئة التدريس في القسم، لتدريس مقررات البرنامج، والإشراف العلمي على أبحاث الماجستير في ضوء الضوابط التي يضعها مجلس القسم. وهناك (7) أعضاء هيئة تدريس من حملة درجة الدكتوراه؛ (4 بدرجة أستاذ، 2 بدرجة أستاذ مساعد، و 1 بدرجة أستاذ مشارك)، يساهمون في تقديم البرنامج. ومن خلال سيرتهم الذاتية تبين أنَّ خبراتهم مناسبة لاحتياجات البرنامج. وقد كان عدد الطلبة المسجلين في البرنامج وقت الزيارة (28) طالبًا؛ مما يشير إلى أن نسبة الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس مناسبة

جدًّا. غير أن أعضاء هيئة التدريس في القسم مسئولون أيضًا عن تدريس مقررات دراسية في البرامج الأخرى التي تقدم في القسم، إضافة إلى مقررات اللغة العربية التي تدرس للطلبة المسجلين في البرامج المختلفة في جامعة البحرين، والتي ينتج عنها زيادة عبء التدريس بصورة مطردة. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن لدى القسم خطة في استقدام أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة والأساتذة المشاركين سواء بالتعاقد وهو الأصل، أو وفق نظام الأساتذة الزائرين من ذوي الخبرة والتميز؛ لتنشيط البحث العلمي، غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة رسمية على ذلك. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في وضع وتنفيذ خطة رسمية؛ لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الخبرة، والعمل على تقليل عبء التدريس الفعلي المنوط به عضو هيئة التدريس. غير أنه، وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية على سياسة الكلية في تحفيز الأساتذة نحو البحث العلمي، والمشاركات العلمية في الندوات والمؤتمرات، ودعم النشر في مجلات ودوريات علمية مُحَكَّمَة داخليًّا وخارجيًّا، أو حضور مؤتمرات مجتمعية، أو التأليف العلمي في مؤلفات خاصة حسب إستراتيجية البحث العلمي، والتقدم لِمِنَحٍ بحثية لمشروعاتهم، وقد لاحظت لجنة المراجعة اتصال الأعمال البحثية ومؤلفات أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج وموضوعاته، حيث تشير الأدلة المقدمة إلى أن الطلبة يستفيدون من إنتاج أعضاء هيئة التدريس العلمي كمراجع في بحوثهم، كما أنَّ لبعض الأبحاث صدىً مجتمعيًّا في أعمال الأدباء الشعراء والمفكرين؛ مما يؤكد علاقة البحث العلمي بالمجتمع البحريني والمجتمع الثقافي. ولجنة المراجعة تقدر تقديم البرنامج بواسطة أعضاء هيئة تدريس مناسبين لاحتياجاته، وأن إنتاجهم العلمي ملائم، ويساهم في تدريس البرنامج.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات معتمدة، ومعلنة، للتعيين، والتقييم، والترقية يتمُّ تطبيقها بصورة شفافة في البرنامج، ويعرف عنها أعضاء هيئة التدريس. وتتبع عمليات التعيين إجراءات محددة تبدأ بالإعلان عن الوظائف الشاغرة على موقع الجامعة، ثم دراسة الطلبات التي ترسل من القسم إلى الكلية فالجامعة، وتجري مفاضلة بين المتقدمين، وحسب الشواغر؛ يتم تعيين عضو هيئة التدريس. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية، أن إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. وتشرح لائحة أعضاء هيئة التدريس الحقوق والواجبات الخاصة بهم، وطرائق التقييم والترقية. كما أن هناك نظامًا لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس، يعبأ إلكترونيًّا، وبشكل منتظم من الطلبة ورئيس القسم، ويشمل عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء

التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم، وكذلك نشاطهم البحثي والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. كما لاحظت اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه بشكل عام، يوجد معدل استبقاء مناسب بين أعضاء هيئة التدريس، وأنه في أغلب الأحيان ينهي أعضاء هيئة التدريس عملهم في الجامعة؛ نتيجة رغبتهم في التقاعد، أو انتهاء مدة التعاقد. كما تعتمد الجامعة نظام الترقيات الأكاديمية ؛ لترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. ومن خلال اللقاءات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة أنه خلال السنوات الثلاث السابقة لم يتقدم أحدٌ بطلب الترقية الأكاديمية؛ بسبب زيادة الأعباء المُكَلَّفُ بها أعضاء هيئة التدريس، ونتيجة لذلك فقد قامت الكلية بالتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ وأستاذ مشارك في العام الأكاديمي 2015–2016. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم والكلية، ولكن بصورة غير رسمية، لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 لدى جامعة البحرين عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم تلك الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، اتَّضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول إلكترونيًّا على العديد من المعلومات والبيانات ومنها: مفردات المرتب، وسجلات الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي. وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما أن مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير

عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماته، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وكونه ملائمًا لطبيعة البرنامج وأهدافه، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن لجنة المراجعة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره، وتنصح الكليةَ بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى مركز تقنية المعلومات في جامعة البحرين إجراءات وآليات رسمية مفعلة؛ من أجل ضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات الطلبة في الجامعة، إضافة إلى وجود سياسة لإدارة المخاطر. كما يوجد خادم معلومات (server) في الحرم الجامعي، وآخر خارجها؛ مزود بنسخ طبق الأصل من البيانات والمعلومات المخزنة في الخادم الرئيس؛ وذلك لضمان عدم تلفها لأي سبب من الأسباب. ولضمان سرية وأمن المعلومات، فإنَّ الدخول إلى البيانات الخاصة بالطلبة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم ضمن إجراءات محددة، كذلك توجد صلاحيات متدرجة، بحيث تتاح لكل عضو هيئة تدريس الحصول على بيانات طلبته. أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس أن القسم يحتفظ بسجلات الامتحانات، ودرجات الطلبة، وكراسات الإجابة في أماكن مخصصة لذلك لمدة سنة على الأقل. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.

2.8 قامت لجنة المراجعة، خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، ومن خلال الجولة تبين للجنة المراجعة أن مباني كلية الآداب تحتوي على عدد مناسب من قاعات المحاضرات؛ تسع كل منها ما بين (40–50) طالبًا، مجهزة بأجهزة الحاسوب وآلات العرض الضوئي اللازمة لتقديم المادة العلمية، إضافة إلى عدد من القاعات المتعددة الأغراض، والتي تسع لأكثر من (100) طالب. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرمها مثل الصالات، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل: نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما

الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لمجلس الطلبة. إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب، والحرم الجامعي بشكل عام، كذلك يتم توفير البريد الإلكتروني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما توفر الجامعة مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل واستقبال الطلبة، كما توجد مكاتب لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالنظام الجزئي. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle و Blackboard) التي تمكن الأساتذة من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني، وإن كان استخدام البرنامج لهذه المنظومة محدودًا. كما توجد مختبرات عامة تحتوي على عدد كافٍ من الحواسيب الإلكترونية لاستخدام الطلبة. غير أن لجنة المراجعة ترى أن هناك حاجة إلى توفير مختبر خاص للصوتيات؛ كي يستخدمه طلبة البرنامج في تعلم علم الأصوات، وفي مقرر ورقة البحث، حيث يطلب منهم التعرف على طبيعة الأداء الصوتي لحروف الكلمة العربية. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية استحداث مختبر متخصص للصوتيات؛ وذلك لاستيفاء احتياجات البرنامج ومقرراته الدراسية. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة تبين أنها مزودة بالكتب الورقية، والمراجع، والمصادر الإلكترونية المناسبة التي تخدم الطلبة في البرنامج، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، كما توفر المكتبة قواعد بيانات إلكترونية يستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إليها، وهي كافية وحديثة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن الرسائل العلمية في تخصصات اللغة العربية وآدابها، وإن كانت موجودة في المكتبة، فهي غير كافية. لذا، تنصح لجنة المراجعة المكتبة بزيادة محتوها من الرسائل العلمية لدرجة الماجستير والدكتوراه؛ وذلك للتيسير على الطلبة، وتلبية حاجاتهم البحثية. كما يتوفر في المكتبة قاعات دراسية، وخدمات مساعدة، وقاعات للدراسة الجماعية، وقاعة خاصة مجهزة بالأجهزة اللازمة للطلبة ذوي الإعاقة البصرية. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج، كما دلت الإحصاءات المقدمة على ارتفاع نسبة طلبة البرنامج المستفيدين من خدمات المكتبة. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع علمية سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية، أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق خارجها، وأن طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني

منصة إلكترونية للمقررات الدراسية المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أن لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع العمليات التي تتم بها. كما علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه يمكن استخراج التقارير التي تهم القسم والكلية فيما يتعلق بالطلبة ومتابعة شئونهم الدراسية، واستخدام البرنامج للخدمات المقدمة. وتشير الأدلة المقدمة والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى وجود استخدام فعلي لهذه الخدمات، ولكن بنسب متفاوتة، حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكترونية من قبل البرنامج بشكل محدود جدًّا، في حين يوجد استخدام مناسب من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس البرنامج لخدمات المكتبة. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلاً على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري، ومنتظم في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 يوجد لدى جامعة البحرين العديد من الجهات الإدارية ذات الطبيعة الخدمية والمساندة للعملية الأكاديمية، التي تعمل جميعها على تقديم دعم للطلبة لتسهيل تعلمهم. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة – توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم. كما يوجد دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتوفر العديد من أوجه الدعم المقدمة لهم مثل: مساعدتهم في تسجيل مقرراتهم الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، كما توفر المكتبة أيضًا خدماتها من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشيح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أن دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنَّهم راضون عن مختلف خدمات الدعم

المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها؛ لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتحثها على توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج (انظر الفقرة: 4.8).

2.11 تنفذ الجامعة برنامجًا تعريفيًّا للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة، حيث تنظمه عمادة شئون الطلبة، ويتم خلال يوم التهيئة إعداد الطلبة للانخراط في الجامعة، وتسهيل تكيفهم فيها، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات التي تلزمهم عن الجامعة، كما يتم تزويدهم بدليل استرشادي لحقوق طلبة جامعة البحرين وواجباتهم، بالإضافة إلى كتيب الإرشادات للطلبة الجدد الخاص بكلية الآداب. وتقوم عمادة الدراسات العليا وكلية الآداب بالمساهمة في يوم التهيئة، حيث تعمل على تزويد الطالب بكتيب خاص يحتوي على المعلومات المتعلقة باللوائح، وطرائق تسجيل المقررات والإجراءات المتعلقة برسالة الماجستير وغيرها من المعلومات ذات العلاقة. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي. وأعرب الطلبة الذين تم لقاؤهم أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم عن فاعلية يوم التهيئة. غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قياس القائمين على برنامج التهيئة درجة رضا الطلبة عنه. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج التعريفي لهم.

2.12 لدى جامعة البحرين نظامٌ للإرشاد الأكاديمي مفصلٌ في دليل أعضاء هيئة التدريس، وينصُّ على أن يقوم رئيس القسم بتحديد مرشد أكاديمي لكل طالب مسجل في البرنامج، وإبلاغ عمادة القبول والتسجيل بذلك؛ لإضافة اسم المرشد الأكاديمي على صفحة الطالب الإلكترونية. ويعمل المرشد الأكاديمي وفق سياسة منصوص عليها، حيث يقدم تقريرًا سنويًّا لرئيس القسم عن المشكلات الجوهرية، والتي يتم عرضها على مجلس القسم ومجلس الكلية؛ إذا استدعت الحاجة لذلك. وحسب

الفصل التاسع من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين "يوضع طالب الدراسات العليا تحت الإنذار الأكاديمي إذا لم يحصل في نهاية أي فصل دراسي على الحد الأدنى للمعدل التراكمي (3.0 من 4.0) نقاط"، و"يفصل الطالب نهائيًّا من الجامعة إذا لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في نهاية الفصلين التاليين لحصوله على الإنذار". ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث لا يسمح للطالب الذي يوضع تحت الإنذار بالتسجيل في مقررات جديدة دون الرجوع إلى مرشده الأكاديمي والاجتماع معه، والذي يقدم للطالب النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. غير أنه لم يتم تقديم أدلة للجنة المراجعة تبين مدى استفادة طلبة البرنامج من هذه الآليات. وعليه، تقر لجنة المراجعة بوجود آليات للإرشاد الأكاديمي والمتابعة، وتنصح الكلية بتقييم وقياس مدى فاعلية هذه الآليات وإسهامها في تحسين الأداء الأكاديمي للطالب.

2.13 توفر جامعة البحرين فرصًا متنوعة لتوسيع معارف الطلبة وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران، بالإضافة إلى توسع معارف الطلبة التنظيمية المهنية من خلال إنجاز رسالة الماجستير، واختيار موضوعات متصلة بالمجتمع البحريني، واستقدام مناقشين خارجيين؛ لمناقشة أطروحات الماجستير. وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية؛ لتوسيع نطاق تعلمهم والتي تنعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، وأن الموظفين والطلبة على دراية به.

- البرنامج يقدم من خلال أعضاء هيئة تدريس مناسبين لاحتياجاته، وأن إنتاجهم العلمي ملائم ويساهم في تقديم البرنامج.
- وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- وجود نظام لإدارة المعلومات، وهو ملائم لأهداف البرنامج.
- السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.
- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع علمية سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة.
- الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة.
- وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- الإسراع في وضع وتنفيذ خطة رسمية لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الخبرة، والعمل على تقليل عبء التدريس الفعلي المنوط به عضو هيئة التدريس.
- وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- استحداث مختبر متخصص للصوتيات؛ وذلك لاستيفاء احتياجات البرنامج ومقرراته الدراسية.
- زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 وضعت جامعة البحرين مواصفات محددة لخريجيها على شكل مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى الجامعة، تشتمل على: مهارات التواصل، مهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمهارات المعلوماتية، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد هناك مواصفات واضحة لخريجي البرنامج، مبينة ضمن أهدافه التعليمية، ومخرجات التعلم المطلوبة له، والتي تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة، كما تم ترجمتها إلى مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات الدراسية، والتي يمكن قياس مدى تحققها من خلال أدوات التقييم المختلفة. وترى لجنة المراجعة، وبصورة عامة، أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، تعكس إلى حدٍّ كبير المواصفات المطلوبة للخريجين، وتغطي المحتوى المعرفي والمهارات المتعلقة بالتواصل، وتقنيات المعلومات، والتفكير التحليلي والنقدي والإبداعي، وكيفية اكتساب المعلومات واسترجاعها وتحليلها بصورة مقبولة، كما أنها متصلة بصورة ملائمة بأدوات التقييم. كما لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال أثناء الزيارة الميدانية – أنه يوجد فهم مشترك للتوقعات الخاصة بالبرنامج، والمخرجات التي يسعى إليها. وتقدّر لجنة المراجعة وجود مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وأنها منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنَّ قياس مدى تحقق هذه المخرجات مازال في بداياته (انظر الفقرة: 3.4)، كما أن البرنامج لا يطبق نظام "اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة" الخاص بالجامعة بصورة متكاملة، كما سيتم تفصيله في الفقرات التالية (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6). وتحث اللجنةُ الكليةَ على الإسراع بمعالجة هذا الأمر.

3.2 تبين للجنة المراجعة من تقرير التقييم الذاتي أن ثمة سياسات وإجراءات محددة للمقايسة المرجعية داخليًّا وخارجيًّا؛ لتحديد مدى مطابقة المعايير الأكاديمية بين البرنامج وأمثاله، بحيث تتضمن: الهدف من المقايسة المرجعية، وكيفية إدارة عملية المقايسة المرجعية، وكيفية استخدام المخرجات.

ويوضح تقرير التقييم الذاتي أن برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها يماثل نظيره في عدد من الجامعات الإقليمية. ومن خلال الاجتماعات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن هذه المقايسات قد تمت بصورة غير رسمية، وتم من خلالها التركيز على مقارنة توصيف المقررات الدراسية، والساعات المعتمدة للمقررات والأطروحة، ولم يتطرق إلى المعايير الأكاديمية. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن هذه المقايسات كان لها أثرٌ واضحٌ في تحسين المنهج الدراسي والمقررات المطلوبة، مثل: فصل مقرر: (قضايا البلاغة والنقد القديم)، ومقرر: (قضايا نحو وصرف) إلى: أربعة مقررات هي (قضايا النقد القديم)، و(قضايا البلاغة)، و(قضايا نحوية)، و(قضايا صرفية)، بالإضافة إلى التوصية بزيادة الساعات المعتمدة المخصصة لإطروحة الماجستير (انظر الفقرة: 1.2). وقد أوضح القائمون على البرنامج أن المقايسات تمت بصورة غير رسمية؛ نظرًا لأن تنفيذ المقايسات الرسمية تتطلب قيام الجامعة بتوقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع الجامعات التي تنوي تنفيذ مقايسات معها، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة؛ لأن مجلس الجامعة هو صاحب القرار النهائي بالتعاقدات الرسمية. ولجنة المراجعة تقدر ما تقوم به الكلية والقسم من مقايسات مرجعية تتم بشكل غير رسمي، وكيف تساهم نتائجها في تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية، ولكن توصي بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ مقايسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، بحيث تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، والمعايير الأكاديمية للطلبة وخريجي البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

3.3 يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن البرنامج يتبني سياسة رصينة وإجراءات تقييم واضحة بالاستناد إلى إستراتيجية التقييم التي أقرتها الجامعة؛ لضمان عدالة وشفافية منح الدرجات، واعتدال التقييمات في مقرراته المختلفة. وهذه الإستراتيجية متاحة لكل منتسبي جامعة البحرين على مواقعها الإلكترونية، وفي وثيقة دليل الدراسة والامتحانات. ويحتوي دليل الطالب على السياسات العامة للتقييم، كما أكد الطلبة – خلال المقابلات – درايتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وبفحص ملفات المقررات الدراسية تبين للجنة المراجعة تضمين التوصيف كيفية تقييم المقرر، وتوزيع الدرجات في الاختبارات الفصلية، والأنشطة، والبحوث، والمشروعات، والواجبات،

والتكليفات، والامتحان الفصلي والنهائي للمقرر. وقد علمت اللجنة – خلال المقابلات – أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بشكل دوري؛ لضمان أن أدوات التقييم المستخدمة تناسب مخرجات التعلم المراد قياس تحققها، ووضع توصيات للتحسين. وتشير الأدلة المقدمة للجنة إلى تشكيل القسم للجنة داخلية لفحص الامتحانات بتاريخ 20 سبتمبر 2016، وحدد القرار أعضاء اللجنة، إلا أنه لم يحدد صلاحياتها ومسئولياتها، ولا الوتيرة المتوقعة لاجتماعاتها. وتشير محاضر اجتماعاتها، إلى أنَّ عملها إداريٌّ بحت؛ للتأكد من تسليم أعضاء هيئة التدريس لأوراق امتحان نهاية الفصل في وقت مناسب، وتوزيع المراقبين، وضمان سير الامتحانات بصورة سليمة. كما توجد سياسات واضحة ومطبقة لتقييم أطروحة الماجستير (انظر الفقرة: 3.10) والتي يجب أن تحتوي على مقيم خارجي، ويقوم عضو هيئة التدريس المسئول عن المادة بتقديم الدرجات، والتقديرات النهائية إلكترونيًّا إلى رئيس القسم الذي يعتمد توزيع الدرجات قبل رصدها من قبل عمادة القبول والتسجيل، ومن ثم نشرها للطلبة. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، وأنَّ الطلبة على دراية بها. غير أن اللجنة لاحظت أن سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي غير مطبقة في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، توصي لجنةُ المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج. كما لاحظت اللجنة أنه لا يتم تطبيق نظام اعتدال الامتحانات، وتقييم الطلبة بصورة كاملة في البرنامج. وتحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.5، والفقرة: 3.6).

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن القسم يطبق آليات محددة؛ لضمان التوافق بين عمليات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بربط أدوات التقييم في المقرر بمخرجات تعلم محددة له، ومن ثم يتم ربطها بإنجازات الطلبة من خلال استمارة تقييمه، حتى يقاس مدى تحقق كل مخرج من مخرجات المقرر. ولكن من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس اتضح للجنة المراجعة أن العمل باستمارة تقييم المقرر قد تمَّ حديثًا، وأن أعضاء هيئة التدريس على معرفة محدودة بهذه الآلية، كما علمت اللجنة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية قد حضروا ورشة عمل حول قياس مخرجات التعلم إلا أنَّهم بحاجة لدورات تدريبية أخرى تمكنهم من تنفيذ ذلك. ولذا، توصي لجنة المراجعة بتنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات

التقييم، ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثمَّ العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات، وقياس مدى تحقق مخرجات تعلمها، ومن ثمَّ للبرنامج بصورة أكثر صرامة. كما اطلعت اللجنة على ملف أطروحة الماجستير، وعلى كيفية ربط ما يُسند للطالب من أعمال بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وتشعر اللجنة بالارتياح من هذه المواءمة (انظر الفقرة: 3.10).

3.5 لدى الجامعة نظامٌ راسخٌ من الاعتدال الداخلي فيما يتعلق بوضع أدوات تقييم إنجازات الطلبة، ومنح الدرجات في جميع البرامج الأكاديمية في عموم الكليات. وينص كل من "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، و"سياسة التقييم والاعتدال"، على وجود آليات؛ للتأكد من اعتدال التقييمات والامتحانات ومنح الدرجات، لضمان انسجام وعدالة هذه العمليات. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسم يعتمد في ضمان عدالة التقييمات على لجنة الامتحانات في القسم، ولجنة الجودة ومكتب الجودة في الكلية. غير أن محاضر لجنة الامتحانات، تشير إلى أن دور هذه اللجنة شكليٌّ وإداريٌّ، ولا يشمل التأكد من كون أسئلة الامتحانات مناسبة لمحتوى ومستوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له. كما لم تقدم أدلة للجنة المراجعة تفيد قيام هذه اللجنة بأي عمليات؛ للتأكد من اعتدال وعدالة أوراق الامتحانات المقيمة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية بالتدقيق البعدي على أوراق الامتحانات، وأعمال الطلبة المقيمة، إلا أن ذلك لا يتم دائمًا من خلال متخصصين، ولا بشكل مستمر. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية إلى اعتمادهم على علاقاتهم المهنية؛ للتحقق من استخدام أدوات قياس وتقييم مناسبة لمخرجات التعلم المزمع قياس مدى تحققها، وأن الدرجات التي تم منحها ملائمة لإنجاز الطلبة. وتتم هذه العملية بشكل غير رسمي بين الأساتذة. كما أشاروا إلى أن هناك دورًا رئيسًا لمنسق البرنامج الذي يقوم مع أستاذ المقرر بالتأكد من مواءمة أسئلة التقييم للمعارف والمهارات المزمع قياس مدى تحققها، وذلك قبل تنفيذ التقييم. ولجنة المراجعة تلاحظ وجود سياسات للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي لأدوات التقييم والتجارب المحدودة للبرنامج في تطبيق هذه السياسات، وإن كانت بصورة غير رسمية. ولذا توصي بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وعلى الرغم من أن المادة: (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة ... في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا"، كما تشير الأدلة إلى صدور قرار باستخدام مدققين خارجيين إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار. وتأكد للجنة المراجعة – من الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه لا توجد إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم؛ يتم تطبيقه في مقررات برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، ماعدا أطروحة الماجستير التي تستدعي وجود ممتحن من خارج جامعة البحرين في كل لجنة تقييم. غير أنه لا توجد آلية لضمان اعتدال عملية التقييم بين اللجان المختلفة. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات الدراسية من مستويات مختلفة، والتي تضمنت: توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، والأطروحات العلمية. وقد لاحظت اللجنة تقيد أعضاء هيئة التدريس بأدوات التقييم حسب ماورد في توصيف المقررات، وتنوع الأنشطة والتكليفات المطلوبة، ووجود توافق بين نوع الأعمال التي يكلف بها الطلبة في البرنامج، ومستوى المقرر الدراسي بصورة عامة، حيث إنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتمُّ تقييمها من خلال مجموعة من الواجبات المناسبة، والتي تتطلب اكتساب الطالب مهارات عليا في التحليل والتفكير النقدي والاستنباط؛ يتناسب مع ما يتوقع من طالب مرحلة الماجستير، كما تشير أعمال الطلبة إلى ارتباطهم بالمجتمع البحريني. وتشعر اللجنة بالارتياح كون أداء الطلبة وإنجازاتهم للتكليفات المختلفة يتم بصورة جيدة ومتميزة في بعض الأحيان، حيث وجدت في نماذج أعمالهم التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية أدلة على التفكير الإبداعي (أعمال الطلبة المقيمة في مقررات: قضايا نحوية وصرفية، وتحليل النص الشعري، وورقة البحث، وأطروحة الماجستير). وتقدر لجنة المراجعة أن مستوى إنجازات الطلبة كما هو معبر عنه من خلال أعمالهم المقيمة يتناسب مع مستوى ونوع البرنامج، وأنه مشابه لما هو متوقع في برامج مماثلة.

3.8 يقيس البرنامج مستوى إنجاز الخريجين بطريقة مباشرة وغير مباشرة. أما الطريقة المباشرة، فتتم من خلال استمارة تقييم المقررات الدراسية، ومن ثم استخدامها لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. غير أن هذه الآلية حديثة، ولم تطبق على جميع المقررات الدراسية، وبالتالي لا يمكن اعتمادها حاليًا للتأكد من مستوى إنجاز الخريجين (انظر الفقرة: 3.4). كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ قدرة الطلبة على تقديم أطروحات وأبحاث جيدة يعد دليلًا على أن مستوى إنجازات الخريجين تتفق مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له. وقد اطلعت اللجنة على عينة ممثلة من أطروحات الماجستير، ولاحظت أنَّ مستوى إنجاز الطلبة فيها يتلاءم مع مخرجات التعلم المطلوبة. كما تبين من خلال جدول المعدلات التراكمية الوارد في تقرير التقييم الذاتي، أن (100%) من الخريجين في العام الأكاديمي 2013–2014، والعام 2014–2015، قد حصلوا على معدل تراكمي (3.5) من (4) أو أفضل، في حين حصل (89%) من خريجي العام الأكاديمي 2015–2016، على معدل تراكمي (3.5) أو أفضل. وهو أمر متوقع من خريجي برنامج الماجستير خاصة أنَّ عدد الخريجين محدود (3، 4، 9 في الأعوام الأكاديمية من 2013–2014، إلى 2015–2016، على التوالي). وقد التقت لجنة المراجعة بمجموعة من خريجي برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، ولاحظت أن عددًا منهم يشغل مناصب إدارية وتربوية مرموقة، ووجدت أنهم – وبشكل عام – يتسمون بمواصفات الخريجين المنصوص عليها على مستوى الجامعة والبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن إنجازات الخريجين، وكما هو واضح من النتائج النهائية، وجودة البحوث والأطروحات، إضافة إلى نتائج المقابلات مع الخريجين، تلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له. كما تتحقق الجامعة من إنجازات الطلبة بصورة غير مباشرة من خلال قياس مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج ومخرجاته، وعلى الرغم من انخفاض معدل الاستجابة للاستبانات، وعدم وجود أدلة على تنفيذ هذه الاستبانات بصورة منتظمة، تدل نتائجها ولقاء اللجنة مع ممثلي أرباب الأعمال وخريجي البرنامج على أنَّ هناك رضا عامًّا عن مستوى إنجازات الخريجين. وتحث اللجنةُ الكليةَ على تنفيذ هذه الاستبانات بصورة منظمة (انظر الفقرة: 3.8)، حتى يتسنى للبرنامج تطبيق آليات الجامعة غير المباشرة؛ للتحقق من المستوى الفعلي لإنجازات خريجي البرنامج.

3.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القسم، بالتعاون مع عمادة القبول والتسجيل، يقوم بمتابعة تقدم طلبة برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، ومدة الدراسة التي يستغرقها الطالب في دراسته.

وتشير الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي إلى أن أعداد المقبولين في البرنامج قد زاد في السنوات الأخيرة، وأنَّ نسبة الذكور إلى نسبة الإناث تميل إلى توازنهما، بعد أن كانت الغلبة للذكور في السنوات السابقة. ويبين تقرير التقييم الذاتي، أن الدارسين في البرنامج ينتظمون جميعًا فيه بشكل جزئي، كما تشير الإحصاءات المقدمة، إلى أنَّ (11%) فقط من الخريجين ينهون متطلبات التخرج في (4) إلى (4.5) سنة، في حين يقضي البقية من (5) إلى (7) سنوات في البرنامج. وقد أشار القائمون على البرنامج إلى أن طول مدة الدراسة في غالب الأمر يكون نتيجة التأخر في إنجاز الأطروحة، ولأنَّ كلَّ الدارسين هم من الموظفين أيضًا. وخلال المقابلات، أكد الطلبة أنَّ السبب في تأخرهم هو العمل الخاص بهم؛ مما يضطرهم إلى عدم تسجيل جميع المقررات بانتظام في كل فصل دراسي، وقد يتأخرون في الانتهاء من إعداد أطروحة الماجستير لهذا السبب، غير أن لجنة المراجعة ترى أن متوسط الفترة التي يقضيها الطلبة في البرنامج مازال طويلًا، ولا يتناسب مع الخطة الدراسية للبرنامج. وعلى الرغم من أنَّ لدى الكلية إحصاءات عن الدفعات الدراسية المقبولة في البرنامج، لم تقدم للجنة أدلة على قيامها بتحليل هذه الإحصاءات، والاستفادة من النتائج في تطوير البرنامج. كما لم تقدم أدلة على تتبع البرنامج بصورة رسمية للوجهات المختلفة للخريجين. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

3.10 تحتوي الخطة الدراسية للبرنامج على مقرر أطروحة الماجستير (ARABM590)، بمعدل (9) ساعات معتمدة، ويمكن للطالب التسجيل فيه بعد إتمامه، بنجاح مقرر (ورقة بحث – عربي 560). ويتبع البرنامج نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، والذي ينظم الإجراءات المتعلقة بالأطروحات العلمية. وينص الفصل العاشر في نظام الدراسات العليا على قوانين متعددة تتعلق بتعيين المشرفين ودرجاتهم الأكاديمية، واختيار موضوعات الأطروحات. كما ينص الفصل الحادي عشر من النظام نفسه على القوانين التي تخص اختيار لجنة المناقشة. وتوجد آلية واضحة لتنفيذ هذه الإجراءات؛ نصَّ عليها نظام الدراسات العليا تتمثل في تشكيل لجنة الدراسات العليا في الكلية، وأيضًا أخرى في القسم. وقد لاحظت اللجنة أنَّ جميع هذه الإجراءات والسياسات متاحة على المواقع الإلكترونية لعمادة الدراسات العليا، كما أجرت اللجنة مقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الذين أكدوا درايتهم بتلك السياسات والإجراءات، واتباعهم لها عند تسجيل الأطروحة، وتشكيل لجنة المناقشة، والتي يجب أن تشتمل على ممتحن من خارج الجامعة. كما بين أعضاء

هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أهمية أطروحة الماجستير في نشر الثقافة البحرينية، وإعلاء التراث البحريني المتنوع شعبيًّا ولغويًّا، وربط الأبحاث بالمجتمع البحريني، وهو ما تمت ملاحظته في بعض الرسائل العلمية في مكتبة الجامعة المركزية (قسم الرسائل العلمية)، كما أشاد الممتحنون الخارجيون – الذين تحدثت معهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – بمستوى طلبة برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها، واستجاباتهم للتعديلات العلمية المطلوبة في الأطروحات. وتقدر اللجنة وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنصُّ على المسئوليات والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها، وأن مستويات أبحات الطلبة ملائمة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

3.11 يوضح تقرير التقييم الذاتي، أن قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية شكل مؤخرًا لجنة استشارية للبرنامج تتكون من (6) من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج، يشغلون وظائف متصلة بالبرنامج في وزارة التربية والتعليم، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة شئون مجلسي الشورى والنواب؛ بهدف تقديم الاستشارات بشأن برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال الاجتماع مع ممثلين من هذه اللجنة – أنها لم تعقد أي اجتماع رسمي حتى تاريخ الزيارة الميدانية. وأنهم يقدمون للقسم المشورة والمقترحات بصورة غير رسمية عبر الاتصالات الهاتفية، أو من خلال لقاءات فردية. وترى لجنة المراجعة أن اللجنة الاستشارية تضم نخبة متميزة من أرباب الأعمال في مجال اللغة العربية وآدابها، وهم قادرون على إثراء البرنامج بملاحظات حول حاجات سوق العمل، حيث أكد أرباب الأعمال حاجة سوق العمل؛ لتوفير دورات عديدة في الخط العربي وتجويده، والمبادئ الأساسية في النحو والصرف والبلاغة العربية؛ لما لهذا من أهمية في تصحيح الخطابات والمراسلات الموجهة من وإلى مؤسسات المملكة. بالإضافة لذلك، تم تشكيل مجلس استشاري من طلبة البرنامج، حيث تم اختيار (6) طلبة من سنوات دراسية مختلفة، وذلك حسب سجل درجاتهم وأدائهم الأكاديمي. وخلال اللقاء مع الطلبة أشادوا بقبول القائمين على البرنامج لآرائهم حول تطويره. ولجنة المراجعة تقر بوجود لجنة استشارية من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل اللجنة، وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.12 يقوم البرنامج بقياس مستوى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن طريق استبانات تمَّ تصميمها لهذا الغرض. وقد قام البرنامج بقياس مدى رضا الخريجين من خلال هذه الاستمارات، غير أنه حصل على التغذية الراجعة من (14) خريجًا، و(5) من أرباب الأعمال، وهي لا تمثل عينة يمكن أن تكون نتائجها ذات دلالات إحصائية، كما لم تقدم أدلة على أنَّ القسم ينفذ هذه الاستبانات بصورة منتظمة. وأشارت نتائج الاستبانات إلى وجود رضًا عام عن البرنامج، والحاجة إلى تطوير قدرات الطلبة فيما يتصل بالحواسيب، ومهاراتهم في العمل الجماعي. وقد التقت اللجنة بعدد من أرباب الأعمال، وخريجي البرنامج الذين عبروا عن رضاهم بصورة عامة عن البرنامج ومخرجاته. كما أكدوا أن البرنامج يركز على تكوين خبرات للمناهج النقدية الحديثة، ومدى تواصلها مع ما قدمه القدامى، وتكوين حصيلة علمية في القضايا المتصلة باللغة العربية وآدابها بشكل متعمق ومتخصص. كما أن البرنامج يؤهل خريجيه للعمل في قطاعات عديدة في المجتمع البحريني، ويكسبهم مهارات إعداد البحوث العلمية في جميع حقول اللغة العربية؛ أصواتًا، وبنيةً، وتراكيبَ، ومعاجمَ، وبلاغةً، ونقدًا، وأدبًا، ولهجاتٍ. وتقدر لجنة المراجعة وجود مستوى ملائم من الرضا عن البرنامج ومخرجاته، لدى أرباب الأعمال والخريجين، وتحثُّ الكليةَ على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية (انظر الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وأنها منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.
- ما تقوم به الكلية والقسم من مقايسات مرجعية تتم بشكل غير رسمي، وكيف تساهم نتائجها في تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية.
- أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، وأن الطلبة على دراية بها.
- مستوى إنجازات الطلبة كما هو معبر عنه من خلال أعمالهم المقيمة يتناسب مع مستوى ونوع البرنامج وأنه مشابه لما هو متوقع في برامج مماثلة.

- إنجازات الخريجين، وكما هو واضح من النتائج النهائية، وجودة البحوث والأطروحات إضافة إلى نتائج المقابلات مع الخريجين، تلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له.
- وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنصُّ على المسئوليات والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف، وأن أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها، وأن مستويات أبحاث الطلبة ملائمةٌ لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- وجود مستوى ملائم من الرضا عن البرنامج ومخرجاته لدى أرباب الأعمال والخريجين.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تنفيذ مقاييسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، والمعايير الأكاديمية للطلبة وخريجي البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.
- التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثمَّ العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم للمقررات، ومن ثم للبرنامج بصورة أكثر صرامة.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.
- الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.
- ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل اللجنة، وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. كما توجد لوائح خاصة ببرنامج الدراسات العليا مثل: "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه"، و"دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين"، و"إجراءات تعيين المشرف الأكاديمي، وإقرار لجنة المناقشة، ومنح الدرجة العلمية". وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية، كما أنها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم. ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال اجتماعات مجلس القسم، ولجان القسم المختلفة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين تضمن تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة في القسم. ويتشارك عميد الكلية، ورئيس القسم، ومنسق البرنامج في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة في البرنامج. كما أفادت الإدارة العليا للبرنامج إلى أن هذه السياسات تراجع بشكل دوري كل خمس سنوات، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح ومراجعة وتطوير السياسات ". أما بالنسبة لمراجعة السياسات واللوائح الخاصة ببرامج الدراسات العليا، فإن ذلك يتم على مستوى لجنة الدراسات العليا في القسم، والتي ترفع مقترح التعديل إلى

مجلس القسم، ومجلس الكلية، ثم مجلس الجامعة. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنها لاحظت أنَّ تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة الاعتدال، والانتحال، والمقايسة المرجعية، واللجان الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات هذا التقرير – وتحث لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 ينظم المرسومُ بقانونِ إنشاءِ وتنظيمِ جامعةِ البحرين إدارةَ البرامج الأكاديمية فيها، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبع برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب. ويتوفر في البرنامج عدة لجان كلجنة الدراسات العليا، ولجنة البحث العلمي والمؤتمرات والتطور الأكاديمي، واللجنة الثقافية، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة الترقيات الأكاديمية، والتي تجتمع على فترات زمنية حسب متطلبات العمل، وتقوم بمخاطبة رئيس القسم بتوصياتها، والذي يقوم بدوره باتخاذ اللازم، وتوجيه تلك التوصيات لإدارة الجامعة عبر قنوات الاتصال مع عميد الكلية، أو اتخاذ الإجراء المناسب داخل القسم. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، تقع المسئولية الأكاديمية في البرنامج على عاتق رئيس القسم، بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس، ومنسق البرنامج، ويتم اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس القسم الذي يراعي التوافق مع أنظمة الجامعة وقوانينها. كما تقوم عمادة الدراسات العليا، والبحث العلمي في الجامعة بمتابعة وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا. توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة، ويوضح دليل أعضاء هيئة التدريس صلاحيات وأدوار أعضاء هيئة التدريس، والعميد، ورئيس الجامعة. وعليه، تقدر اللجنة وجود قيادة مسئولة تقوم بإدارة البرنامج بصورة فاعلة. ولكن لاحظت اللجنة أن واجبات رئيس القسم لا تقتصر فقط على الجوانب الإدارية والأكاديمية للبرنامج، ولكنها تشمل أعباء أكاديمية قد تؤثر على فاعلية دوره القيادي في القسم، والذي قد يؤدي إلى تشتيت جهد رئيس القسم بين التدريس والإشراف الإداري والأكاديمي. وتنصح اللجنةُ الكليةَ بضرورة مراجعة عبء التدريس المكلف به رئيس القسم، والتأكد من أنه مناسب لالتزاماته الإدارية والأكاديمية تجاه البرنامج بشكل عام.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان

الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمتابعة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة، التي تضم منسقي البرامج. وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي لكلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير دليل يختص بسياسات وإجراءات جودة البرامج الأكاديمية. غير أن هذا الدليل منشورٌ باللغة الإنجليزية، وهو ما قد يمثل صعوبة في فهمه واستيعابه. وطبقًا لإفادات مسئولي الكلية – أثناء مقابلتهم – تقوم وحدة ضمان الجودة بترجمة غير رسمية لبعض أنظمة ضمان الجودة التي يشتمل عليها التقرير. وعليه، تنصح لجنة المراجعة بترجمة الدليل إلى اللغة العربية؛ لكي يصبح ثنائي اللغة. ولاحظت اللجنة عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج؛ فاستخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية قد أدخل حديثًا في البرنامج، ولكنه لم يطبق إلا على عدد قليل من المقررات. كما أنَّ متابعة نتائج هذه الاستمارات مازال ضعيفًا، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقاييس المرجعية، واعتدال أدوات التقييم، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016، والذي لم تجد اللجنة أدلة على معالجة توصياته. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المتابعة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 طبقا لتقرير التقييم الذاتي، فقد قام مكتب ضمان الجودة في الكلية بتقديم العديد من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الداعمين؛ بهدف توعيتهم بمفهوم الجودة، وبناء قدراتهم؛ لتحقيق متطلباتها في البرنامج، بالإضافة إلى تكوين ثقافة الجودة، وتعزيز فهم الأكاديميين لنظام الجودة بحسب مقابلة مدير مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومدير مكتب ضمان الجودة في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس بحيث يكونون على وعي تام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الجامعة، والكلية، والقسم. وترى لجنة المرجعة أن عدد الدورات التدريبية ليس كافيًا لتحقيق الوعي والفهم المنشودين لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية لكل القضايا الخاصة بضمان

الجودة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن لديهم فهما مقبولا لمتطلبات ضمان الجودة، ولدوره في ضمان فاعلية التعلم. إلا أنه، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على ملفات المقررات، لاحظت أنَّ مفهوم الجودة غير متحقق بصورة فاعلة في عمل أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم التركيز – في أحيان كثيرة – على تحقيق متطلبات نظام الجودة في جامعة البحرين من حيث الشكل لا المضمون. لذا، تقر اللجنة بوجود فهم مقبول لدى أعضاء هيئة التدريس لآليات الجودة ومتطلباتها، وتلاحظ جهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم، وتنصح الكليةَ بأن تتابع تفعيل هذه الثقافة لتتحول إلى ممارسة ذاتية وروتينية؛ تضمن تحقيق مستوى رفيع لمحتوى البرنامج ومخرجاته.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة العمليات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يأخذ حاجات سوق العمل؛ ممثلةً في المؤسسات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية التي تستفيد من مخرجات البرنامج في الاعتبار، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة المحتملين وغيرهم. وطبقا لهذا النظام؛ يتم تشكيل لجنة خاصة على مستوى القسم لدراسة الجدوى من طرح البرنامج الجديد، وتقديم كافة الوثائق المطلوبة إلى لجنة المناهج في القسم. كما يقوم رئيس القسم بعد ذلك بعرض التقرير على مجلس القسم؛ لمناقشته وإصدار التوصية بشأنه. بعد ذلك تقدم التوصية إلى عميد الكلية لتقديمها إلى لجنة المناهج في الكلية، فإن تم إقرارها ترفع إلى مجلس الجامعة الذي يقوم بدوره بتحويلها إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن القائمين على برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها يقومون بمراجعته وتحسينه أثناء العام الأكاديمي؛ بناءً على مجموعة من الآليات الداخلية، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد بزيارات دورية للبرامج؛ للتأكد من تنفيذ آليات ضمان الجودة، والتحقق من المعايير الأكاديمية للبرنامج والذي ينتج عنه تقرير شامل، يقدم القسم على ضوئه خطة تحسين

البرنامج. كما يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بمتابعة ما تم تنفيذه من خطة التحسين، وبالتدقيق الداخلي على ملفات المقررات، وإصدار التقارير. وخلال المقابلات، مع اللجنة تبين مشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال لجنة إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التعلم الخاصة بكل مقررٍ، والتي تستخدم لقياس مخرجات البرنامج بشكل عام، غير أن هذه الآلية لم تعمم على جميع مقررات البرنامج حتى تاريخ هذه الزيارة. وتتطلب سياسات الجامعة قيام القسم بتقييم البرنامج وتقديم تقرير تقييم ذاتي له إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة. وعلى الرغم من وجود أدلة على تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية ، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على البرنامج – أن هناك خلطًا بين متطلبات المراجعة الدورية المتكاملة للبرنامج، والمراجعة السنوية المستمرة له. كما تشير الأدلة المقدمة والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة من المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، إلى عدم تبني القسم والكلية آليات واضحة وموثقة خاصة بالقيام بمراجعة سنوية منتظمة للبرنامج، فضلا عن ضعف الأدلة التي تشير إلى توافر خطط تحسين سنوية للبرنامج. وعليه، تلاحظ اللجنة جهود القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس في تحسينه. وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مراجعات سنوية للبرنامج على مستوى القسم والكلية، وتعزيز آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين لديها.

4.7 تنصُّ سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وحسب دليل ضمان الجودة الداخلي الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، تشمل هذه المراجعات أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له، وللمقررات الدراسية، وتوصيف المقررات، وطرائق التدريس، والتدريب العملي، بالإضافة إلى مراجعة أسس قبول الطلبة، وضوابط دراسة المقررات الاستدراكية، كما تشتمل سياسة المراجعة على استطلاع آراء الطلبة، وأرباب الأعمال، والوزارات، والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. ويشير الدليل إلى أنَّ عملية متابعة التوصيات والقرارات التي تؤخذ

كنتيجة للمراجعة؛ تتم من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إدارة الجامعة، وذلك بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد قام المركز في العام 2016، بمراجعة البرنامج، وإصدار تقرير بهذا الشأن، وقدم القسم على ضوءه خطة تحسين البرنامج، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذه المراجعة لم تغطِّ جميع عناصر البرنامج، وكانت التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة محدودة جدًّا، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى وجود أن هذه المراجعات تتم بصورة دورية مستمرة، وضعف آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين. كما كان جميع أعضاء لجنة المراجعة من موظفي الجامعة، ولم تحتو على أي عنصر خارجي كما تتطلب سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.

4.8 طبقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تقوم الكلية بجمع آراء ووجهات نظر الجهات ذات العلاقة بالبرنامج. ويشمل ذلك استطلاعات الطلبة عند التخرج، واستمارات تقييم المقررات الدراسية، وأستاذ المقرر التي تنفذ في نهاية كل فصل دراسي، واستطلاعات الخريجين، وأرباب الأعمال. وتشير الأدلة المقدمة إلى قيام الجامعة بتحليل التغذية الراجعة من خلال الاستبانات، وبيان نقاط القوة والنقاط التي تحتاج إلى تطوير في البرنامج. ولكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أن هذه التغذية الراجعة يتم جمعها بشكل منتظم، وأن نتائجها تستخدم من خلال آليات منظمة لتحسين البرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى اعتماد البرنامج على التغذية الراجعة من اجتماعات اللجنة الاستشارية المشكلة من أرباب الأعمال والخريجين في تحسينه. غير أن هذه اللجنة تم تشكيلها مؤخرًا، ولم تجتمع حتى تاريخ هذه الزيارة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة نظمت برنامجًا؛ يهدف إلى تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس. كما استحدثت "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة. وخلال المقابلات،

أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأن الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. كما أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة يعقد العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات؛ بهدف تأصيل ثقافة الجودة، وتحسين مخرجات البرامج. كما تنفذ دورات وورش التدريب أيضًا من خلال مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي في الجامعة؛ لتقديم موضوعات مختصة ببناء الاختبارات التحصيلية، وطرائق القياس، ودورات تعريفية وتأهيلية في موضوعات متنوعة؛ للتوصل إلى استخدام أفضل أساليب التقييم لأداء الطالب في الجامعة، وقد شارك أعضاء هيئة تدريس البرنامج في حضور هذه الدورات وورش التدريب. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنة الجامعةَ بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل الحاجات الأكاديمية، وأن يتم في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح باعتماد آلية لقياس مردودها على أداء أعضاء هيئة التدريس.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص إدارة الكلية على تطوير الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتواكب احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال التغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية إلى أنهم استفادوا من نتائج الاستطلاعات في تطوير الجانب البحثي، وتنمية المهارات لدى الطلبة في المقررات الدراسية. غير أن طبيعة هذه الاستطلاعات لا توفر معلومات عن الحاجات الطويلة الأمد لسوق العمل. ولم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرامج الأكاديمية، خاصة في ظل القدرة المحدودة لهذا البرنامج على استقطاب طلبة للالتحاق به. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها.
- وجود قيادة مسئولة تقوم بإدارة البرنامج بصورة فاعلة.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المتابعة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.
- مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.
- تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين "جدير بالثقة".